مجلة مركز بحوث ودراسات

المدينة المنورة

العدد الثالث والثلاثون/ ربيع الثاني - جمادى الثاني ١٤٣١هـ . إبريل - يونية ٢٠١٠م

- التتبع المكاني والزماني لمعالم طريق الهجرة النبوية.
- حركة تأريخ المدينة المنورة في العقود الثلاثة من القرن الخامس عشر الهجري (١٤٣٠ -٤٠٠هـ)
- النص الرحلي في كتاب:" من نفحات الحرم" لعلي الطنطاوي تجلياته وجمالياته
- رعاية الله التربوية والعلمية للنبي ﷺ

حقائق حول رواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميهني

الشيخ عبد القادر شيبة الحمد
مدرس في المسجد النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

فضائل المدينة

باب حرم المدينة

قال البخاري في صحيحه:

في الحديث ١٨٢١- نا أبو النعمان قال: نا ثابت بن يزيد قال: نا عاصم أبو عبد الرحمن الأحول عن أنس عن النبي ﷺ قال: (المدينة حرم من كذا إلى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث، من أحدث حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين).

وقال في الحديث ١٨٢٤- نا محمد بن بشار قال: نا عبد الرحمن قال: نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي قال: ما عندنا سيء إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: (المدينة حرم مابين عائر إلى كذا، من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) قال أبو عبد الله: عدل فداء. (ص٩٧-٩٨) الجزء الرابع.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة باب حرم المدينة) كذا لأبي ذر عن الحموي وسقط للباقين. وذكر بعد عشرة أسطر قوله: (المدينة حرم من كذا إلى كذا) هكذا جاء مبهماً، وسيأتي في حديث علي رابع

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

أحاديث الباب (ما بين عائر إلى كذا) فعين الأول وهو بمهملة على وزن فاعل وذكره في الجزية وغيرها بلفظ (عير) بسكون التحتانية: وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه، واتفقت روايات البخاري كلها على إبهام الثاني. انتهى.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام في الجزء الرابع في حدود حرم المدينة وقال فيه: (المدينة حرم ما بين عير إلى ثور) رواه مسلم. ولما ذكر الحافظ ابن حجر أن الروايات كلها اتفقت على أن البخاري لم يذكر ثوراً إلا مبهماً وقد جاء في روايته في الحديثين ١٨٢١ و١٨٢٤ وقد أشرت إلى ذلك في الحاشية في ص٩٩. الجزء الرابع.

وقد جاء في النسخ المطبوعة مع فتح الباري في كتاب الفرائض في باب إثم من تبرأ من مواليه بلفظ: (المدينة حرم ما بين عير إلى ثور) ولم ترد في فتح الباري في شرح الحديث، واكتفى بقوله في الشرح: المدينة حرم وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة. ا.هـ.

وقد استشكلت هذا في أول الأمر فأعدت النظر في مقدمة ((فتح الباري)) وتأكد لي أن الحافظ ابن حجر رحمه الله قد اقتصر في الفتح على رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة، حيث إنها أتقن الروايات لصحيح البخاري، وقد نص القسطلاني في إرشاد الساري عند شرحه للحديث في باب: إثم من تبرأ من مواليه فقال في قوله: (حرم ما بين عير إلى ثور): في رواية أبي ذر الهروي: إلى كذا بدل قوله إلى ثور. ا. هـ.

وقد بدأت في البحث عن نسخة أبي ذر الهروي فاتصلت بمراكز خدمة السنة وبالعلماء الذين عرفت منهم اشتغالهم بصحيح البخاري وفتح الباري، وكان جواب كل من سألت أنهم لا علم لهم بنسخة أبي ذر الهروي رحمه الله وإنما ذكر بعض الناس أنها موجودة في ليبيا، وعزمت على الاستعانة بالله عز وجل في السعي لتحصيلها راجياً الله عز وجل أن يجمع بين هذين

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الشتيتين (رواية أبي ذر للجامع الصحيح للبخاري مع شرحه فتح الباري الذي مضى على تأليف الحافظ له حوالي ثمانية وسبعين وخمسمائة عام دون أن يجتمعا في كتاب واحد.

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

وقد منّ الله بتيسير الحصول على نسخة أبي ذر الهروي رحمه الله دون بذل مال أو شد رحال، فبحمد الله ومنته وتوفيقه توجهت لزيارة قسم المخطوطات بمكتبة المسجد النبوي الشريف للبدء في البحث عنها في هذه المكتبة العريقة، وسألت المسؤول في قسم المخطوطات عن هذه النسخة فسارع مفهرس القسم إلى الدخول في غرفة المخطوطات ليبحث بين مخطوطات القسم عنها، ولم يمض عليه إلا نحو نصف ساعة حتى رجع يبشرني بأنه عثر على المخطوطة، وهي مكونة من خمسة مجلدات قد فقد منها المجلد الثالث الذي يبدأ من (بدأ الخلق) إلى أول التفسير، فطلبت من المسؤولين تصوير المجلدات الأربعة فصوروها لي، وكان ذلك في أوائل شهر جمادى الثانية عام عشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

وقد علم شيخ الجامع الأزهر الشيخ سيد طنطاوي وكان زميلاً لي في قسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بأني أبحث عن الجزء المفقود من رواية أبي ذر الهروي فأفادني بأنه سيبحث عنها في مكتبة الجامع الأزهر، وبعد مدة لم تطل اتصل بي وأفادني بأنه وجد المخطوطة. وبعد مراجعتها وجدت أنها تقع في عشرة أجزاء. وقد تبين لي أنها أحدث من نسخة المسجد النبوي، وأن ناسخها قد انتهى منها في أوائل شهر شعبان عام ١١٤٩هـ، وأن المفقود منها شيء يسير. يبدأ من أول الكتاب إلى نهاية الحديث الثامن والأربعين، وأن أول باب في الموجود هو باب الحياء في العلم، كما لاحظت أن ناسخها يكثر من استعمال الرمز فيقول: نا بدل حدثنا، ويقول: أنا بدل

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

أخبرنا، كما أن أسطر صفحات هذه النسخة أقل بحوالي الربع من أسطر نسخة المسجد النبوي. وقد نص واقف نسخة الأزهر الحاج حمدي ابن الحاج علي الكشناتي على وقفها وتحبيسها على طلبة العلم بالجامع الأزهر، وجعل مقرها رواق السادات المغاربة بالجامع الأزهر، وكتب من سمع منه وهو بحالة الصحة أوائل ربيع الأول سنة ١١٨٨هـ محمد بن إبراهيم الرسيني السوكني القاطن بالجامع الأزهر لطف الله به آمين. ا.هـ.

أما مخطوطة المسجد النبوي فإن بعض خبراء الخطوط يقول: إن عمرها حوالي ثمانمائة سنة، وقد وجدتها تتطابق مع نسخة الأزهر في طريقة كتابتها وإصلاح ما قد يقع من السهو في أثناء كتابتها، حيث يضع كاتبها سهماً صغيراً بشكل معين ويضع الصواب في الهامش، ولا يكاد يوجد تفاوت بين النسختين في ألفاظ أحاديثهما.

وقد رأيت أن الكثير من التعليقات الموجودة على طبعات فتح الباري السابقة منقولة من هوامش طبعة بولاق، وبعضها صواب وبعضها خطأ، ومن أفحش الأخطاء التي وقعت في جميع النسخ المطبوعة مع فتح الباري من الطبعة السلفية وما بعدها من الطبعات أن الحافظ ابن حجر رحمه الله ذكر في الفتح قصة عاد ثم ذكر بعدها مباشرة قصة صالح عليه السلام فاستنكر جميع المعلقين على هذه الطبعات وجود قصة ثمود بعد قصة عاد فقالوا: تنبيه هام: قدم ابن حجر باب قوله تعالى: وإلى ثمود أخاهم صالحاً أن ابن حجر قدمه عن موضعه لحكمة اقتضت ذلك؛ ليكون بعد الكلام على عاد ونبيهم شعيب وقد راعينا ذلك ولكن في ترقيم الأحاديث راعينا ترتيب صحيح البخاري. اهـ. علماً بأن هؤلاء المعلقين غفلوا عن التنبيه الذي ذكره الحافظ ابن حجر في نهاية كلامه عن صالح: تنبيه: وقع هذا الباب في أكثر نسخ البخاري عن هذا الموضع في عدة أبواب والصواب إثباته هنا،

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

وهذا مما يؤيد ما حكاه أبو الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي أن نسخة الأصل من البخاري كانت ورقاً غير محبوك فربما وجدت الورقة في غير موضعها فنسخت على ما وجدت فوقع في بعض التراجم إشكال بحسب ذلك وإلا فقد وقع في القرآن ما يدل على أن ثمود كانوا بعد عاد كما كانت عاد بعد قوم نوح. وانظر شرح الحديث ٣٢٨١ صفحة ٤٣٩. أقول: وإن تعجب فعجب قولهم إن شعيباً نبي عاد علماً بأن عاد كانوا يسكنون جنوب الجزيرة العربية عند حضرموت، والأحقاف وشعيب كانوا يسكنون عند العقبة بينها وبين البحر الميت في أقصى شمال الجزيرة العربية.

وقد قال في الخمس في باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بها أدناهم في الحديث رقم ٣٠٦٥ـ نا محمد قال: نا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: خطبنا علي فقال: ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة فقال: فيها الجراحات وأسنان الإبل والمدينة حرم ما بين عير إلى كذا فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل، ومن تولى غير مواليه فعليه مثل ذلك، وذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلماً فعليه مثل ذلك.

وقد يقع أن تتفق نسخة المسجد النبوي ونسخة الأزهر على لفظ من الألفاظ التي لا تتصل بالرواية، وإنما في العناوين كلفظ كتاب أو باب أو تقديم البسملة عن الكتاب أو الباب أو تأخيرها عنهما. ويخالف الحافظ ابن حجر ما في النسختين كما وقع في أول التيمم حيث جاء في النسختين: بسم الله الرحمن الرحيم كتاب التيمم، وقد قال الحافظ في الفتح: قوله: (باب التيمم) البسملة قبله لكريمة وبعده لأبي ذر. اهـ. وهذا يدل على أن الرواية التي اعتمدها الحافظ في التيمم هنا ليست رواية الصدفي، ونظراً لاعتبارنا أن الحافظ يعتبر حكماً عند الاختلاف فقد اخترنا أن نكتب

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

باب التيمم لا كتاب التيمم وإن كان متفقاً عليه في النسختين كما تقدم.

وقد بيّن الحافظ ابن حجر سبب ما وقع في صحيح البخاري من تقديم أو تأخير على أن هذا الاختلاف في عناوين بعض الكتب والأبواب التي جاءت في صحيح البخاري مرده إلى أن البخاري رحمه الله أحب أن لا يخلي هذا الكتاب الجليل من بعض الاستنباطات والفوائد الفقهية، فأتى في بعض الأبواب والتراجم وما يتصل بها بأحاديث ليست على شرطه ولا تقدح في أحاديثه المسندة المتصلة هي أعلى ما وصل إلى المسلمين من أخبار رسول الله ﷺ وأدقّها وأتقنها؛ ولذلك قد ترك أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، وقد يضم باباً لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب. قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري: وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري فقال: أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي قال: حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال: انتسخت كتاب البخاري الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرأيت فيه أشياء لم تتم، أشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض. قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر لكل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما أضافه إليه. ا.هـ. والله أعلم.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة